

اتجاهات مديري ومعلمي مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة ومدارس التعليم العام نحو الدمج التربوي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة

د. حمد بليه العجمي

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

دولة الكويت

الملخص

هدفت الدراسة للوقوف على اتجاهات المديرين والمعلمين العاملين في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، ومدارس التعليم العام (المدارس العادية، والمدارس التي بها فصول للمعاقين)، نحو الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين في مدارس التعليم العام، وذلك باختلاف بعض المتغيرات الديمغرافية مثل (الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي، مكان العمل، المرحلة التعليمية)، وبلغت عينة الدراسة (٩٧٤) من المديرين والمعلمين، واستخدم الباحث مقياساً من إعدادة لقياس الاتجاهات نحو عملية الدمج التربوي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أن الإعاقة الحركية أكثر فئات التربية الخاصة قبولاً للدمج من وجهة نظر عينة الدراسة، يتلوها كل من صعوبات التعلم، والتفوق العقلي، وبطء التعلم، واضطرابات النطق والكلام ثم الإعاقة السمعية والإعاقة البصرية، ومن ثم كل من متلازمة الداون، والتوحد، الإعاقة الذهنية، والشلل الدماغي، أما ما يختص بالاتجاه نحو الدمج، فكان الاتجاه إيجابياً.

وبالنسبة للفروق بين المتغيرات الديمغرافية في الدراسة، أظهرت الدراسة بالنسبة للاتجاه نحو الدمج بحسب الجنس عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبالنسبة للفروق في الاتجاه نحو الدمج بحسب نوع الوظيفة، فكانت الفروق دالة إحصائياً لصالح المعلمين، وبالنسبة للاتجاه نحو الدمج بحسب نوع التعليم فقد كانت الفروق دالة إحصائياً لصالح العاملين في المدارس التي تطبق الدمج، في حين لم تظهر فروق دالة إحصائياً بين المديرين بالنسبة لنوع التعليم وبالنسبة للاتجاه نحو الدمج بحسب الخبرة فكانت الفروق دالة إحصائياً لصالح خبرة (١ - ٥ سنوات) وبالنسبة للاتجاه نحو الدمج بحسب المؤهلات العلمية فكانت الفروق دالة إحصائياً لصالح الجامعيين، في حين لم تظهر النتائج فروق دالة إحصائياً في الاتجاه نحو الدمج بحسب المرحلة التعليمية.

مقدمة

يشهد مجال التربية الخاصة اهتماماً واسعاً من المختصين والباحثين في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث كان تعليم تلك الفئات يتم في فصول ومدارس خاصة بمعزل عن أقرانهم العاديين، وأدى ذلك النظام إلى التفكك والتمييز الاجتماعي، ومزيداً من العزلة الاجتماعية والثقافية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد قام العديد من الدول المتقدمة بتطبيق عملية دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام، سواء كان الدمج جزئياً أو كلياً، حسب نوع الإعاقة، وذلك لتعليم الطالب ذي الاحتياجات الخاصة وتزويده ببعض الخبرات والأنشطة والمهارات حسب قدراته، وذلك من خلال تفاعله اليومي مع أقرانه العاديين داخل الصف الدراسي وفي محيط المدرسة، فالطالب ذو الاحتياجات الخاصة يتعلم ويتواصل ويحكي بل وينافس أقرانه العاديين في ظل الإطار الاجتماعي، فضلاً عن أن الدمج التربوي يساعد في تخفيف الشعور بالعزلة والمسميات المثقلة بالوصم التي تلحق بذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التربية الخاصة المنعزلة، وبالتالي فإن الدمج التربوي يكون له أكبر الأثر في خفض حدة بعض الاضطرابات السلوكية وتحسين توافق الطالب النفسي والاجتماعي (عبدالرزاق، ٢٠٠٣).

ولاشك أن توفير الرعاية النفسية والإرشادية لذوي الاحتياجات الخاصة، يعد واجباً من واجبات المجتمع نحو مجموعة من أبنائه، حتى يستطيعوا تحقيق مستوى مقبول من الصحة النفسية والتوافق النفسي الاجتماعي، إذا ما قدمت لهم برامج تربوية وتدريبية وإرشادية خاصة بهم (الشريف، ٢٠٠٣).

ويعتبر الدمج كأسلوب تربوي حديثاً نسبياً نتيجة للمفاهيم التي سادت في المجال التعليمي وشاعت بين العاملين فيه كالتحرر والتطبيع والتكامل التي تتبنى أسلوباً تعليمياً لا يفرق بين الطلبة أسوياء ومعايدين، حيث يمكن تعديل البرامج التعليمية العادية، بحيث تواجه حاجات الفريقين وتحقق لهم التوافق الاجتماعي والتقدم الأكاديمي والتفاعل السلوكي أداءً ونشاطاً، لذا فإنه يجب

على جميع المشاركين والمسؤولين عن عملية الدمج من معلمين ومديرين وأولياء أمور المساهمة في تطوير المدرسة لتبلي الحاجات الخاصة لجميع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة المعاقين والمتفوقين وكذلك الطلبة العاديين، انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص (زيدان وصادق، ٢٠٠٩).

مشكلة الدراسة

تسير عملية دمج الطلبة ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة مع الطلبة العاديين في خطوات متسارعة، منذ عقد التسعينات من القرن الماضي في كثير من دول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، إلا أن الاهتمام في الوطن العربي وفي الكويت على وجه التحديد مازال في حالة من التردد نحو التطبيق الفعلي للدمج التربوي، حيث يناهز الأكاديميون في الكليات الجامعية بضرورة الدمج، من خلال ما يقيمونه من ندوات ومؤتمرات، وترحب وزارة التربية بعملية الدمج من خلال ما يدلي به بعض المسؤولين من تصريحات لبعض الصحف اليومية، بل إن مجلس الأمة الكويتي قد شرع قانون المعاقين رقم (٢٠١٠/٨)، الذي ورد في مادته رقم (١٠): "تتخذ الحكومة كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعالة والمطلوبة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم وبطء التعلم في مراحل التعليم المختلفة ضمن مناهج تعليمية وتأهيلية بما يتناسب مع قدراتهم الحسية والبدنية والعقلية مما يؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والإنتاج (مجلس الأمة الكويتي، ٢٠١٠)، إلا أن وزارة التربية في دولة الكويت لم تتخذ بعد الخطوات الإجرائية التي تكفل تطبيق بنود القانون.

ومما يزيد عملية التردد دون اتخاذ القرار عند بعض المسؤولين، تباين ردود الأفعال من خلال دراسات علمية بحثت أثر الدمج التربوي لفئات التربية الخاصة، وخاصة ما طبق منها في بيئات مشابهة للبيئة الكويتية فقد توصلت دراسة مركز التدخل المبكر ١٩٩٧ إلى أن الغالبية العظمى من المعلمين والمعلمات في دولة الإمارات العربية المتحدة تعارض مفهوم الدمج وتعتقد أنه غير مفيد سواء للطلبة المعوقين أو للطلبة العاديين، في حين توصلت دراسة (الموسى

(وآخرون، ٢٠٠٦) إلى أن برامج الدمج المطبقة في المملكة العربية السعودية مناسبة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة، وتوصلت دراسة بير (Beyer, 2002) إلى أن معلمي المدارس العادية لديهم اتجاه ايجابي نحو الدمج بعكس زملائهم معلمي التربية الخاصة الذين كان لديهم اتجاه سلبي نحو الدمج، ويرى (العبدالجبار ومسعود، ٢٠٠٢) أن هناك فروقاً في الآراء حول تطبيق برامج الدمج في المدارس العادية ترجع لمتغير الوظيفة، والدرجة العلمية، وفئة الإعاقة، ونوع برنامج الدمج.

ولأهمية عملية دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وخطورة ما قد يتخذ من قرارات تؤثر في مسيرتهم العلمية، وإيماناً بأن عملية الدمج وما يتبعها من نظام تربوي، تختلف من بيئة لأخرى حسب ظروف تلك البيئة واستعداداتها، كان لابد من الوقوف على اتجاهات وآراء التربويين المختصين ذوي التعامل المباشر مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة حول اتجاهاتهم نحو عملية الدمج في ظل معطيات البيئة التعليمية والواقع العملي في دولة الكويت، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ١ - ما فئات التربية الخاصة الأكثر قبولاً للدمج من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ٢ - هل توجد اتجاهات إيجابية نحو عملية الدمج للفئات الخاصة في مدارس التعليم العام من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ٣ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف الجنس؟
- ٤ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف نوع التعليم (التعليم العام، مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، فصول الدمج)؟
- ٥ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المديرين نحو الدمج بحسب نوع التعليم؟

- ٦ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمين نحو الدمج بحسب نوع التعليم؟
- ٧ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف نوع الوظيفة (مديرين، معلمين)؟
- ٨ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف الخبرة؟
- ٩ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف المؤهل الدراسي؟
- ١٠ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف المرحلة الدراسية التي يعمل بها عينة الدراسة؟

هدف الدراسة

الوقوف على اتجاهات التربويين العاملين (المديرين، المعلمين) في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، ومدارس التعليم العام، نحو الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين في مدارس التعليم العام، وذلك باختلاف بعض المتغيرات الديمغرافية مثل (الجنس، نوع التعليم، الخبرة، المؤهل العلمي، المرحلة التعليمية).

أهمية الدراسة

- ١ - ندرة الدراسات الكويتية - على حد علم الباحث - المتعلقة بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، وخاصة أنه قد أصبح التوجه العالمي اليوم هو تعليمهم في المدارس العادية مع أقرانهم العاديين.
- ٢ - الاهتمام بفضة من أبناء المجتمع بعيدة عن دائرة الأضواء، وذلك في سبيل تقديم رعاية أفضل لاستثمار بشري ناجح.
- ٣ - إن معرفة الاتجاهات نحو الدمج تسهم في توحيد الجهود تحت مظلة واحدة من خلال الدمج التربوي، فمع التوسع الكمي والكيفي في رعاية

- ذوي الاحتياجات الخاصة، توزعت الجهود من قبل جهات متعددة في الدولة، مثل التعليم العام، و مدارس التربية الخاصة، والهيئة العامة للإعاقة، وجمعيات النفع العام، والمدارس الأهلية.
- ٤ - المساهمة في اتخاذ إجراءات عملية نحو الدمج التربوي لفئات التربية الخاصة.
- ٥ - فتح مجال للبحوث التطبيقية في مجال الدمج التربوي لفئات التربية الخاصة، وخاصة في البيئة الكويتية.

مصطلحات الدراسة

الاتجاهات: الاتجاهات جمع لمفردة اتجاه، ويعرف البورت Allport الاتجاه بأنه حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تكونت خلال التجارب والخبرات السابقة التي مر بها الإنسان، وتعمل على توجيه الاستجابة نحو الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به (في: زيدان وصادق، ٢٠٠٩)، وتقاس في الدراسة الحالية بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس الدراسة (الاتجاه نحو الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية).

الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة: هم الطلبة الذين لديهم قصور كلي أو جزئي بشكل مستديم في قدراتهم العقلية، أو الجسمية، أو الحسية، أو التواصلية، أو الأكاديمية، أو النفسية، إلى الحد الذي يستوجب تقديم خدمات التربية الخاصة (الموسى وآخرون، ٢٠٠٦).

الدمج التربوي: تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلبة العاديين في فصول المدرسة العادية أو في فصول ملحقة بالمدرسة العادية، بما تسمح به قدراتهم مع تقديم مساعدة عملية كافية لتيسير تعلمهم ودعم معلمي الصفوف العادية.

حدود الدراسة

طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠١٠ -

٢٠١١ في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة وبعض مدارس التعليم العام سواء التي طبقت الدمج أو التي لم تطبقه في منطقة حولي التعليمية بدولة الكويت.

الإطار النظري

الدمج في دولة الكويت: اهتمت دولة الكويت منذ بدايات القرن الماضي بتعليم الأطفال المعاقين عقلياً، وبصرياً، وحركياً، في الكتاتيب (المطوع، والمطوعة) حيث كانوا يتلقون تعليم القرآن الكريم وبعض مبادئ اللغة العربية، وقد كان هناك فصول للطلبة المكفوفين بالمدرسة المباركية عام ١٩٤٤/٤٣م قاصرة على تعليم القرآن الكريم وبعض أحكام التجويد والطباعة على الآلة الكاتبة من باب تعليم الهوايات (جمعان، ١٩٩٨)، ويعد عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ عام خير وبركة لذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت، حيث بدأت وزارة التربية بتعليم ذوي الحاجات الخاصة من المعاقين عقلياً مع أقرانهم الأسوياء بمدارس التعليم الديني، وفي عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ تم فتح مجمع مدارس التربية الخاصة حيث ضم مدرسة النور للمكفوفين للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وينتقل بعدها الطالب إلى مدارس التعليم العام ليوصل تعليمه الثانوي مع أقرانه من الأسوياء، أما ضعاف البصر فقد كانوا ومازالوا يواصلون تعليمهم مع أقرانهم في مدارس التعليم العام، كما اهتمت دولة الكويت بذوي الإعاقات العقلية حيث ألحقت هذه الفئة عند بداية تقديم الخدمات التربوية لها في العام الدراسي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ مع أقرانهم من الأسوياء في روضة أطفال خصصت لهذه التجربة، حيث تمثل مبدأ الدمج في الأنشطة الصفية واللاصفية وإتاحة الفرصة لهذه الفئة لمعيشة أقرانهم من الأطفال الأسوياء أطول فترة ممكنة خلال اليوم الدراسي، ولكن لم يكتب لهذه التجربة النجاح لأسباب عدة منها على سبيل المثال لا الحصر: لم تكن الظروف مناسبة ومهيئة لإنجاح مثل هذه التجربة، ورفض أهالي الأطفال الأسوياء لهذه الفكرة ومحاربتهم لها، ولم تتوافر للمدرسة الإمكانيات اللازمة لمثل هذه الإعاقة والمتمثلة بمدرس خاص، وكذلك ما يتعلق بمواءمة المبنى الدراسي، ومواءمة المناهج الدراسية، ومع بداية العام الدراسي ١٩٩٧ - ١٩٩٨

بدأت تتجدد آمال هذه الفئة وذويها حيث تم اقتناع الكثير من الأهالي بمبدأ الدمج الذي بدأت تأخذ به الكثير من الدول المجاورة بدءاً بإعداد مشروع جديد أطلق عليه اسم (مشروع تعليم أطفال متلازمة داون في رياض الأطفال) حيث يشرف على متابعته وتنفيذه وتقويمه الأمانة العامة للتربية الخاصة (الفضالة، ١٩٩٨)، كما قامت الأمانة العامة في عام ١٩٩٥ بتطبيق الدمج الجزئي لفئة بطاء التعلم في فصول ملحقة بالمدارس العادية (المشعان، ٢٠٠٩).

الدمج التربوي: عملية دينامية تستهدف إصلاح النظام التعليمي، وتوفير تعليم ملائم لكافة التلاميذ، ويركز الدمج على أهمية تكافؤ الفرص للجميع ويسعى إلى فك طوق العزلة عن المستبعدين من النظام العام، وذلك من خلال تعليم وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة العادية مع أقرانهم العاديين (عبدالرزاق، ٢٠٠٣)، ويرى (زيدان وصادق، ٢٠٠٩) أن الدمج كإستراتيجية حياتية تتطلب توافر إمكانيات عديدة منها ما هو تقني واجتماعي، واقتصادي، وسلوكي، كي يحقق نجاحاً للفئات التي تشارك فيه وتسمح بالتعايش الحياتي اجتماعياً وتعليمياً وسلوكياً لهم.

وترى (جعفر، ٢٠٠٣) أن للدمج ثلاثة أشكال أساسية:

- ١ - الدمج المكاني: وفيه يتم تعليم الأطفال المعاقين ضمن صفوف خاصة، بحيث تشترك المدرسة الخاصة مع المدرسة العادية في البناء المدرسي.
- ٢ - الدمج الاجتماعي: يقصد به تقليص المسافة الاجتماعية بين الأطفال المعوقين الملتحقين بالصفوف الخاصة مع الأطفال الآخرين، وتشجيع التفاعل التلقائي بينهم من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة كاللعب والرحلات وحصص الفن.
- ٣ - الدمج الوظيفي: ويقصد به إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة العادية، وتقليل الفروق الوظيفية بينهم وبين أقرانهم، ويتم تعليمهم باستخدام نفس البرامج التعليمية كل الوقت أو بعضه، أي أنه يتم تحقيق هذا النوع من الدمج بين كل من الدمج المكاني والدمج الاجتماعي.

وهكذا نلاحظ أن الدمج الحقيقي ليس مجرد وضع الطفل المعوق في المدرسة العادية، وإجراء بعض التعديلات الشكلية فحسب بل هو تعبير حقيقي عن الاستعداد التام لتوفير فرص المشاركة المثمرة لهذا الطفل في مختلف النشاطات الصفية واللاصفية وعن الاستعداد لإجراء التعديلات اللازمة. أما من حيث الاتجاهات نحو الدمج التربوي، فقد أثبتت دراسات عديدة أنها تتركز في ثلاثة اتجاهات. الاتجاه الأول: يعارض أصحابه فكرة الدمج ويعتبرون تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس خاصة بهم أكثر فعالية وأمناً حتى لو أدى ذلك لعزلهم عن المجتمع، والاتجاه الثاني: يؤيد أصحابه فكرة الدمج لما لذلك من أثر في تعديل اتجاهات المجتمع والتخلص من عزل الأطفال، الذي يسبب إلحاق وصمة العجز والقصور والإعاقة وغيرها من الصفات السلبية التي يكون لها أثر على الطفل وطموحه ودافعيته بل على الأسرة والمجتمع بشكل عام، والاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن من المناسب المحايدة والاعتدال، حيث إن هناك فئات ليس من السهل دمجهم بل يفضل تقديم الخدمات الخاصة بهم من خلال معاهد خاصة مثل ذوي الإعاقات الشديدة والمتعددة، ويؤيدون دمج ذوي الإعاقات البسيطة والمتوسطة في المدارس العادية.

أهمية الدمج التربوي: يمكن إيجاز أهمية الدمج التربوي في الإيجابيات التالية: (جعفر، ٢٠٠٣؛ الشريف، ٢٠٠٣؛ عبدالرزاق، ٢٠٠٣).

١ - تعمل البيئة الاندماجية على زيادة التقبل الاجتماعي للطلبة المعاقين من قبل أقرانهم العاديين، وإتاحة فرصة التفاعل الاجتماعي معهم، وتمكين التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من محاكاة سلوك الأطفال العاديين وتقليده، وزيادة التواصل بينهم.

٢ - يسهم احتكاك الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بأقرانهم العاديين في تحسين اتجاهات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين نحو بعضهم بعضاً، ويعمل على إيجاد بيئة اجتماعية يتمكن فيها الأطفال العاديون من التخلص من المفاهيم الخاطئة لديهم عن المعوقين.

- ٣ - الدمج التربوي يكسر حاجز التمييز، ويساعد في رفع وصمة الإعاقة الملحقة بهم، مما يساعد على تحسين سلوك الطالب الاجتماعي وتطوير مهاراته اللغوية، وتحصيله الأكاديمي.
- ٤ - أثبتت الدراسات العلمية أن للدمج أثراً على الناحية النفسية للطالب ذوي الاحتياجات الخاصة في تحسين مفهوم الذات، وزيادة الثقة بالنفس، وزيادة التوافق الاجتماعي، والمشاركة في اللعب والنشاط الحر.
- ٥ - يعمل الدمج التربوي على إيجاد بيئة واقعية يكتسب فيها الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة خبرات متنوعة من شأنها أن تمكنهم من تكوين مفاهيم صحيحة واقعية عن العالم الذي يعيشون فيه، وأن تشجع التنافس الأكاديمي بين جميع الطلبة.
- ٦ - يشكل الدمج التربوي وسيلة تعليمية مرنة يمكن من خلالها زيادة وتطوير وتنوع الخدمات التربوية المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٧ - يعكس الدمج التربوي مفهوميين على المستوى الاجتماعي، التطبيع والمشاركة الوظيفية التامة، وذلك من خلال التعامل اليومي الذي يعكس المعايير والأنماط الثقافية للمجتمع بشكل عام، ومن حق ذوي الاحتياجات الخاصة أن يشاركوا في الحياة مشاركة وظيفية تامة من خلال مشاركتهم في برامج تفاعل مناسبة داخل المدرسة تسهل اكتساب المهارات التي من شأنها تحسين أدائهم الوظيفي في البيئة العامة.
- ٨ - يفتح الدمج التربوي المجال لكثير من الحالات التي لا تتلقى أي مساعدة، أو التي لم تكتشف بعد، مثل حالات بطء التعلم، وصعوبات التعلم، لكي تستفيد من خدمات التربية الخاصة.
- ٩ - الحد من مركزية تقديم الخدمات التعليمية لفئة دون أخرى، وبتيح الفرصة لممارسة أفضل تقنيات التعليم بناءً على التنوع والتباين بين قدرات الطلبة المختلفة بغض النظر عن وضعهم الصحي.

١٠ - يتيح الدمج للطالب ذي الاحتياجات الخاصة الفرصة لفهم قدراته وإمكاناته بالمقارنة مع الطلبة العاديين وخاصة أقرانه في العمر الزمني.

ويرى (ديان وآخرون، ٢٠١١) بعد تفحص كثير من الدراسات أن الدمج التربوي يفيد المعلمين بحيث يصبحوا أكثر كفاءة في استخدام العديد من أساليب التدريس التي تقيد جميع الطلبة، كما يقدم لفئات التربية الخاصة فرصتين أساسيتين هما التطبيع والمشاركة الوظيفية التامة، كما أن الدمج يفيد الطلبة العاديين من حيث تعليمهم دروساً في الحياة لم يكن لهم أن يتعلموها من غير الدمج مثل التعاون والمشاركة والكرامة بتقدير فئات التربية الخاصة واحترامهم، بل أن الطلبة العاديين تعلموا قيماً تمكنهم من دعم الدمج الشامل لجميع المواطنين في جميع مناحي حياة المجتمع.

وتؤكد (منيب، ٢٠١٠) على الجانب الاقتصادي العائد من دمج الطلبة المعاقين مع أقرانهم العاديين، وذلك من حيث توظيف ميزانية التعليم بشكل أكثر فاعلية بوضعها في المكان الصحيح بحيث يتحول الإنفاق من الاستخدامات غير المناسبة (مثل: استخدام وسائل النقل لمسافات طويلة للوصول إلى المدارس الخاصة، وإنشاء إدارات منفصلة لبرامج التربية الخاصة وغيرها)، إلى دعم الإجراءات التي تعود بالنفع على التعليم في الفصل (مثل: توفير موارد وكوادر متخصصة، وتدريب المعلمين والعاملين الخ) مما يعتبر توظيفاً للأموال بشكل أكثر إنتاجية ونفعاً للمجتمع.

الصعوبات المرتبطة بالدمج: إن القول بوجود صعوبات أو سلبيات معينة قد تتجم عن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين رأي لا تدعمه الأدلة العلمية، فالبرنامج التربوي المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة لن يتعرض للمخاطر إلا إذا فشل المعلمون والإداريون في تلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والتربوية لكل طالب، وفي تبني الاتجاهات الإيجابية نحو الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، واستثمار الدعم الذي يقدمه الاختصاصيون حسب ما تقتضيه الحاجة ولكن هناك بعض المحاذير ومنها: (موسى وآخرون، ٢٠٠٦؛ الشريف، ٢٠٠٣؛ جعفر، ٢٠٠٣):

- ١ - إن نجاح عملية الدمج التربوي تعتمد على وجود نظام مساند بحيث يستطيع المعلمون والإداريون في التعليم العام والخاص الوفاء بالاحتياجات الأساسية للطلبة، وذلك بوجود معلمين متخصصين وبيئة مناسبة.
 - ٢ - إن الاتجاهات السلبية التي قد توجد لدى معلمي الفصول العادية أو لدى الطلبة العاديين قد تجعل من عملية الدمج تجربة سلبية.
 - ٣ - مباني التعليم العام غير مهيأة لتلك الفئة مما قد يشكل صعوبات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ومما سبق يتضح أن إيجابيات دمج الطلبة المعوقين في المدارس العادية تفوق كثيراً سلبياته، والأهم من ذلك هو أن سلبيات الدمج التربوي تعتبر بطبيعتها من النوع الذي يمكن معالجته والتغلب عليه.

الدراسات السابقة

أجرى زيدان وصادق (٢٠٠٩) دراسة بهدف الكشف عن الاتجاهات العامة للتلاميذ والمعلمين نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعرف على مدى فاعلية إستراتيجية الدمج وعلاقتها بالاتجاهات العامة للتلاميذ والمعلمين وأولياء أمورهم، وتكونت عينة الدراسة من ١٠٨ موزعين بين معلمين للمدارس العادية والمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، و٤٠ تلميذاً (٢٠ في المرحلة الابتدائية، و٢٠ في المرحلة الإعدادية) و٤٠ أسرة (٢٠ أسرة من مستوى تعليم مرتفع، و٢٠ أسرة من مستوى تعليمي متوسط)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق بين متوسطات درجات معلمي المدارس العادية ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في اتجاه المعلمين نحو الدمج، ووجود فروق بالنسبة لاتجاهات الطلبة في المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية وكانت الفروق لصالح طلبة المرحلة الإعدادية، في حين لم تظهر فروق في الاتجاه نحو الدمج بسبب المستوى التعليمي للأسرة.

كما أجرى أبوجلالة (٢٠٠٩) دراسة تحليلية للدراسات العلمية وأوراق العمل التي تقدم في برامج التطبيق لمشروع الدمج في عدد من دول العالم، وقانون الأمم المتحدة واليونسكو والملتقيات والندوات والتوصيات التي قدمت في المؤتمرات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة حول الاتجاه نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم (الممارسات والتحديات)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن جميع دول العالم تقر بضرورة تطبيق برنامج الدمج في مراحل التعليم المختلفة لما له من آثار إيجابية على نفسية الطالب المعاق ونفسية ولي الأمر، أن عملية الدمج تعطي الطلبة المعاقين حقهم في التعليم، إن عملية الدمج تعد نقلة نوعية متقدمة تهتم بالجوانب الإنسانية.

وقام الدبابنة (٢٠٠٨) بدراسة هدفت التعرف إلى مدى دعم برنامج الدمج للطلبة ذوي الإعاقة الحسية في الأردن من وجهة نظر الطلبة المدمجين أنفسهم، إضافة إلى تحديد الفروق في درجة دعم برنامج الدمج تبعاً لمتغيري الجنس ونوع الإعاقة. وقد تكونت عينة الدراسة من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية والبصرية من الصف الثامن والتاسع والعاشر الأساسي والبالغ عددهم (١٠٩) طلاب وطالبات من الملتحقين في المدارس العادية، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور، على بعد دعم الدمج للأداء الأكاديمي وتبعاً لمتغير نوع الإعاقة على نفس البعد لصالح ذوي الإعاقة السمعية. وكذلك ظهرت فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) على بعد دعم عملية الدمج للتكيف الاجتماعي والانفعالي تبعاً لنوع الإعاقة لصالح ذوي الإعاقة السمعية.

وفي دراسة لهمازديا وآخرين (Hatamizadeh & others, 2008) بهدف تحديد التكيف المدرسي وإدراك الكفايات للأطفال ذوي الإعاقة السمعية في مدارس الدمج الأساسية، على عينة قوامها (٦٠) طالباً وطالبة ذوي إعاقة سمعية، و(٦٠) طالباً وطالبة ذوي سمع طبيعي. أظهرت النتائج أن تقدير الطلبة ذوي الإعاقة السمعية لكفاياتهم ومهارتهم أضعف بشكل عام مقارنة بأقرانهم

السامعين فيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية الانفعالية، وفي مجال التكيف المدرسي. ولم توجد فروق في استجابة الذكور والإناث وعليه فمن الضروري التعرف إلى الطلبة ذوي الإعاقة السمعية الذين يواجهون صعوبات في التكيف في بيئتهم الدراسية.

وأجرى كيلمن وآخرون (Keilmann & other, 2007) دراسة هدفت إلى تقييم النواحي النفسية والجسدية للطلبة ذوي الإعاقة السمعية من عمر (٦ - ١١) سنة متضمنة (٧٠) طالباً و(٦١) طالبة ذوي إعاقة سمعية، منهم (٧٨) ملتحقين في مدارس الصم، وملتحقين في مدارس الدمج. وأظهرت النتائج أن الأطفال الملحقين في مدارس الصم يجدون أنفسهم أقل قبولا مقارنة بأقرانهم في مدارس الدمج، وأظهروا ثقة وتأكيدات للذات بدرجة أقل. وكذلك أظهروا درجة أقل في مجال القدرة على تكوين صداقات كما كانوا أكثر قلقا وخبرة وبالمقابل أظهر الأطفال المدمجين ثقة بالذات أعلى في الصفوف الأعلى.

وفيما يخص تقييم برامج الدمج قام الموسى وآخرون (٢٠٠٦) بدراسة هدفت إلى تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في مجال دمج الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في مدارس التعليم العام، وأظهرت نتائجها أن برامج الدمج مناسبة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة من حيث توافر المستلزمات والكوادر البشرية والبرامج التربوية الملائمة، وظهرت فروق دالة إحصائية حسب متغير الجنس لصالح الذكور في مجالات تقييم واقع برامج الدمج ومدى ملاءمتها، وكذلك حسب فئات العاملين لصالح العاملين مع ضعاف السمع في الأداء الأكاديمي للطلبة المدمجين وكذلك كان للدمج أثر إيجابي على السلوك التكيفي للطلبة التوحيديين وذوي الإعاقة العقلية.

وكشفت نتائج دراسة عبدالرزاق (٢٠٠٣) التي هدفت للتعرف على مدى فاعلية نظام الدمج على كل من السلوك التوافقي والقدرات المعرفية اللغوية لدى عينة من التلاميذ المعوقين عقلياً للتعليم، وبلغت عينتها (٤٠) طفلاً معوقاً قابلاً للتعليم تتراوح أعمارهم بين (٩ - ١٢ سنة) عن وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسط درجات التلاميذ المعوقين عقلياً المدموجين وأقرانهم المعزولين في كل من السلوك التوافقي وفي القدرات المعرفية اللغوية لصالح الطلبة المدموجين.

وفي دراسة الشريف (٢٠٠٣) التي هدفت للتعرف على مدى فاعلية دمج طالبات معهد التربية الفكرية بطالبات التعليم العام بمكة المكرمة من خلال آراء المعلمات، وكذلك للتعرف على الفروق بين آراء المعلمات بالنسبة لمدى فاعلية دمج طالبات معهد التربية الفكرية بطالبات التعليم العام بمكة المكرمة في الجوانب التالية: الاجتماعي، المهاري، المعرفي، الوجداني، توصلت نتائج الدراسة إلى حيادية وجهات نظر المعلمات تجاه دمج طالبات معهد التربية الفكرية بطالبات التعليم العام، وكذلك لم تكشف الدراسة عن وجود فروق بين متوسطات درجات المعلمات على مقياس الاتجاه نحو الدمج وذلك بالنسبة لكل جانب من الجوانب التالية: الاجتماعي، المهاري، المعرفي، الوجداني.

وهدف دراسة الخالدي (٢٠٠٣) إلى التعرف على الاتجاهات نحو ذوي الحاجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين والطلاب العاديين في شمال المملكة العربية السعودية، وقد بلغت عينة الدراسة (٢٣٣) معلماً، و (٤٠٥) طالباً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن اتجاهات كل من المعلمين والطلاب العاديين كانت إيجابية نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، كما اتفق المعلمين والطلاب العاديين في ترتيب أولوية الدمج كما يلي: الإعاقة السمعية، الإعاقة الحركية، الإعاقة البصرية، الإعاقة العقلية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في اتجاهات المعلمين (التقبل، الدمج، الدرجة الكلية) نحو الطلاب ذوي الحاجات الخاصة تبعاً لكل من: الفئة العمرية للمعلم و المؤهل العلمي للمعلم، إلا أن هناك فروقاً دالة على بعد المعرفة السابقة لصالح كل من: الفئة العمرية (٣١- أقل من ٤٠) وكذلك لصالح المؤهل العلمي (الدبلوم).

وهدف دراسة جعفر (٢٠٠٣) إلى التعرف على أهم صعوبات دمج الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين ومدى

الاختلاف في تقدير هذه الصعوبات تبعاً للمتغيرات التالية: نمط الوظيفة، الخبرة التدريسية، الجنس، ونمط المدارس، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود اختلافات في تقييم أفراد عينة الدراسة لصعوبات الدمج إلا أنها أشارت إلى وجود اختلافات في تقييم عينة الدراسة لصعوبات الدمج تبعاً لنمط المدارس بالنسبة ل (المديرون) لصالح المدارس الحكومية.

وقامت بريزner (2003, Praisner) بإجراء دراسة مسحية لـ (٤٠٨) من مديري المدارس الابتدائية للتعرف على اتجاهاتهم نحو الدمج التربوي وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات مثل: التدريب، والخبرة، ووجهة النظر حول تحديد المكان التربوي الملائم، وأشارت النتائج إلى أن حوالي (٢٠٪) (واحد من كل خمسة) من المديرين كانت اتجاهاتهم إيجابية نحو الدمج التربوي، بينما كانت الأغلبية غير متأكدين من اتجاهاتهم، وكان للخبرات الإيجابية مع التلاميذ المعوقين، وكذلك الاطلاع على مفاهيم التربية الخاصة وتطبيقاتها أثر في تكوين اتجاهات إيجابية أكثر نحو الدمج، أيضاً كان لدى المديرين ذوي الاتجاهات والخبرات الإيجابية مع التلاميذ المعوقين الرغبة في وضع هؤلاء التلاميذ في أقل البيئات تقييداً، وأظهرت النتائج وجود بعض الاختلافات في تحديد المكان التربوي والخبرة بين فئات الإعاقة.

وركزت نتائج الدراسة على أهمية تزويد المديرين بخبرات إيجابية من خلال تطبيقات الدمج مع مختلف فئات الإعاقة، وكذلك تزويدهم بدورات تدريبية محددة حول الدمج التربوي.

وقام الحناوي (٢٠٠٣) بإجراء دراسة كانت تهدف إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الطلبة المعوقين في التعليم العام من وجهة نظر أولياء أمورهم ومعلميهم، وبيان ما إذا كانت هناك فروق في اتجاهاتهم نحو الصعوبات التي تواجه دمج التلاميذ المعوقين في التعليم العام تبعاً لمتغيرات الدراسة، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (١٧٠) ولي أمر و (٥٧) معلماً ومعلمة وهم الذين استجابوا من مجتمع الدراسة المكون من (٥٧٥) ولي أمر و (٩٠) معلماً ومعلمة، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق استبانة اشتملت على خصائص

المستجيبين، وكذلك التلاميذ المعوقين، إضافة إلى (٤٤) فقرة متعلقة بالصعوبات التي تواجه دمج التلاميذ المعوقين في التعليم العام موزعة على مجالات الدراسة الستة وهي: الإدارة المدرسية، والمبنى المدرسي والتجهيزات المدرسية، والمعلمون والمعلمات، والتلاميذ العاديون، والمنهاج الدراسي، والمجتمع المحلي. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

١ - أن هناك صعوبات عالية تواجه دمج التلاميذ أصحاب الإعاقات في التعليم العام من وجهة نظر أولياء أمورهم ومعلميهم على جميع مجالات الدراسة.

٢ - تبين وجود فروق في اتجاهات المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور لصالح المعلمين والمعلمات على مجالات الدراسة باستثناء مجالي المبنى المدرسي والتجهيزات المدرسية والمجتمع المحلي.

وأجرى القحطاني (٢٠٠٣) دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات معلمي المرحلة الابتدائية نحو دمج التلاميذ المكفوفين في المرحلة الابتدائية بمدارس التعليم العام الحكومية التابعة لمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال التعرف على واقع تجربة دمج التلاميذ المكفوفين مع التلاميذ العاديين من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغيرات الدراسة (العمر، الخبرة، والمؤهل العلمي)، وتكونت أداة الدراسة من (٤٠) فقرة موزعة بالتساوي على أبعاد الدراسة التالية: البعد التعليمي، والبعد الإداري، والبعد الاجتماعي، والبعد التقييمي.

كما تكونت عينة الدراسة من جميع معلمي برامج دمج التلاميذ المكفوفين بالمرحلة الابتدائية في مدينة الرياض، والبالغ عددهم (١٨٠) معلماً، استجاب منهم (١٤١) بنسبة (٧٨٪)، وأظهرت نتائج الدراسة عدة نتائج من أهمها:

- ١ - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمين على مقياس دمج التلاميذ المكفوفين تعزى لمتغير العمر لصالح الفئة العمرية الأصغر سناً (٢٠-٣٠) سنة.
- ٢ - عدم وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي - فيما عدا البعد التعليمي - لصالح الفئة من (١-٥) سنوات.

٣ - أن للخبرة، والتدريب في التعامل مع التلاميذ المكفوفين، والمؤهل، والعمر، دوراً إيجابياً في تحديد نجاح تجربة دمج التلاميذ المكفوفين في المدارس العادية.

٤ - أن دمج التلاميذ المكفوفين في مدارس التعليم العام مع أقرانهم العاديين فكرة مقبولة، وأن أفراد عينة الدراسة يحملون اتجاهات ايجابية نحو دمج التلاميذ المكفوفين.

وأجرى الدغيش (٢٠٠٣) دراسة هدفت إلى التحقق من مستوى الاتجاه نحو المعوقين عند طلبة اختصاص التربية الخاصة بكلية التربية بجامعة إب، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن مستوى الاتجاه نحو المعوقين كان عالياً، وأن هناك فروقاً دالة إحصائية في الاتجاه نحو المعوقين بين الطلاب والطالبات لصالح الطالبات.

كما أجرى بير (Beyer, 2002) دراسة هدفت إلى التحقق مما إذا كانت اتجاهات الأهالي، والمعلمين العاديين، ومعلمي التربية الخاصة، والمديرين تختلف باختلاف نموذج الدمج للتلاميذ غير العاديين في مدرسة سلفر فالي الثانوية بولاية كاليفورنيا الأمريكية. وكانت العينة التي تم اختيارها لهذه الدراسة تشتمل على الأهالي، والمديرين، والمعلمين العاديين، ومعلمي التربية الخاصة الذين يعلمون مع التلاميذ غير العاديين في المدرسة، وقد تم الحصول على البيانات من العينة للتعرف على اتجاهاتهم نحو وضع التلاميذ غير العاديين في الصفوف العادية والأثر الذي يحدثه في المدرسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك اختلافاً في الاتجاهات التي عبر عنها المعلمون العاديون ومعلمو التربية الخاصة فيما يتعلق بمفهوم دمج التلاميذ غير العاديين، حيث أظهر المعلمون العاديون اتجاهها إيجابياً نحو الدمج، في حين أظهر معلمو التربية الخاصة اتجاهها سلبياً.

أما الفروق بين الأهالي والمديرين فقد كانت قليلة جداً نحو التلاميذ غير العاديين، وإذا ما كان هناك فرق بسيط فقد كان ذلك في الاتجاه نحو مفهوم الدمج.

قام العبد الجبار ومسعود (٢٠٠٢) بإجراء دراسة على عينة قوامها (٤٤٧) مديراً ومعلماً ممن يعلمون في المدارس العادية الملحقة بها برامج للدمج في منطقة الرياض التعليمية.

وأجاب المديرون والمعلمون على استبانة الدراسة المكونة من أربعة أبعاد هي: أثر الدمج على آراء المديرين والمعلمين، تقبل التلاميذ ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، تعديل السلوك السلبي، واستعداد وتعاون المعلمين، وتوصلت الدراسة إلى اتفاق كل من المديرين، ومعلمي التربية الخاصة، ومعلمي المدارس العادية على وجود تأثير إيجابي لبرامج الدمج على آرائهم، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً دالة إحصائية في الآراء حول برامج في المدارس العادية ترجع لمتغير الوظيفة، والدرجة العلمية، وفئة الإعاقة، ونوع برنامج الدمج.

وفحصت دراسة مارزانو (Marzano, 2002) اتجاهات ومدرجات التلاميذ العاديين وأهاليهم نحو الدمج التربوي، وأثر متطلبات معايير محتوى المنهج في ولاية نيوجيرسي الأمريكية على اتجاهات المشاركين ومدرجاتهم للدمج التربوي، وتضمنت العينة (٥٤) من الأهالي و(٥٦) من تلاميذ الطبقة المتوسطة بتلك الولاية. وخلصت الدراسة إلى أن الأهالي بشكل عام أكثر اهتماماً بالأداء الأكاديمي لأبنائهم عند مقارنتهم بالتلاميذ، في حين كان التلاميذ أكثر تقبلاً للدمج عند مقارنتهم بالأهالي.

وفي دراسة ريدزديل وثومسون (Ridsdale & Thompson, 2002) التي هدفت للتعرف إلى التكيف الاجتماعي لأربعة طلاب من ذوي الإعاقة السمعية المدموجين في المدارس الثانوية، حيث تم استخدام أسلوب المقابلة واستبانة للتكيف الاجتماعي موجهة للطلبة ذوي الإعاقة السمعية وأقرانهم ومعلميهم. وقد أظهرت النتائج أن الطلبة ذوي الإعاقة السمعية المدموجين لم يظهروا تكيفاً اجتماعياً بدرجة مقبولة مع أقرانهم السامعين إضافة إلى مواجهتهم صعوبات في التفاعل مع مجموعات الأصدقاء، كما أظهرت النتائج أن المعلمين لديهم

معرفة قليلة نسبياً بالمفاهيم الشخصية والخبرات الاجتماعية الملائمة للطلبة ذوي الإعاقة السمعية.

وأجرى المطر (٢٠٠٢) دراسة هدفت إلى تحديد أثر الدمج في دروس التربية البدنية على الأداء الكيفي والكمي للمهارات الحركية الأساسية لذوي التخلف العقلي القابلين للتعليم ولأقرانهم العاديين بالمملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (١٧) طفلاً من ذوي التخلف العقلي القابلين للتعليم (٨-١٢ سنة)، و٤٥ طفلاً عادياً (٦-٩ سنة)، قسمت تلك الأعداد إلى مجاميع مدمجة وغير مدمجة. وأشارت النتائج إلى عدم تفوق أي من البيئتين التعليميتين (المدمجة وغير المدمجة) في تطور الأداء الحركي الكيفي للأطفال ذوي التخلف العقلي القابلين للتعليم أو أقرانهم العاديين، وبالتالي مناسبة البيئتين لتطوير الأداء الحركي الكيفي للأطفال، بالإضافة إلى عدم التأثير السلبي لوجود ذوي التخلف العقلي القابلين للتعليم على أقرانهم العاديين في تطوير أدائهم الحركي كما وكيفاً.

وفي خلال دراسة استطلاعية للاتجاهات نحو دمج الأطفال المعوقين في دولة الإمارات العربية المتحدة قام مركز التدخل المبكر (١٩٩٧) بجمع معلومات موضوعية عن انطباعات المعلمين والمعلمات حول دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في المدارس العادية، حيث تم توزيع (١١٠) استمارة على معلمي ومعلمات الصفوف الدراسية العادية في مدارس تطبق الدمج من خلال الفصول الخاصة أو غرف المصادر، وأظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المعلمين والمعلمات تعارض مفهوم الدمج وتعتقد أنه غير مفيد سواء للتلاميذ المعاقين أو للتلاميذ العاديين، كما أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات المعلمين والمعلمات في دولة الإمارات كانت أكثر سلبية من اتجاهات المعلمين والمعلمات في الأردن، ومن ناحية أخرى أظهرت استجابات مديري ومديرات المدارس التي شاركت في الدراسة أن اتجاهاتهم غير إيجابية تماماً فيما يتعلق بتعليم التلاميذ ذوي الإعاقات العقلية، والسمعية والبصرية في المدارس العادية، أما بالنسبة

للتلاميذ المعوقين حركياً والمتفوقين، فقد كانت الانطباعات أكثر إيجابية، ومع ذلك فمعظم أفراد العينة يعتقدون أن الدمج مفيد للتلاميذ المعوقين، ونصفهم يعتقد أنه غير مفيد للتلاميذ غير المعوقين.

تعليق على الدراسات السابقة

بالاطلاع على نتائج الدراسات السابقة، نجد هناك تعارضاً بين مؤيد ومعارض للدمج حيث أيدت بعض الدراسات فكرة الدمج مثل دراسة أبو جلالة (٢٠٠٩) ودراسة الدبابنة (٢٠٠٨) ودراسة الموسى وآخرين (٢٠٠٦) ودراسة عبدالرزاق (٢٠٠٣) ودراسة القحطاني (٢٠٠٣)، سواء كاتجاه أو كأثر إيجابي للتطبيق، فيما عارضت دراسات أخرى فكرة الدمج مثل دراسة مركز التدخل المبكر (١٩٩٧) والتي توصلت إلى أن الغالبية العظمى من المعلمين والمعلمات ومديري المدارس تعارض مفهوم الدمج وتعتقد أنه غير مفيد سواء للتلاميذ المعاقين أو للتلاميذ العاديين، وتوصلت دراسة بير (Beyer, 2002) إلى أن معلمي المدارس العادية لديهم اتجاه إيجابي نحو الدمج عكس زملائهم معلمي التربية الخاصة الذين كان لديهم اتجاه سلبي نحو الدمج، ويرى (العبدالجبار ومسعود، ٢٠٠٢) أن هناك فروقاً في الآراء حول تطبيق برامج الدمج في المدارس العادية ترجع لمتغير الوظيفة، والدرجة العلمية، وفئة الإعاقة، ونوع برنامج الدمج، وتوصلت دراسة (الحناوي، ٢٠٠٣) إلى أن هناك صعوبات عالية تواجه دمج التلاميذ أصحاب الإعاقات في التعليم العام من وجهة نظر أولياء أمورهم ومعلميهم على كافة المستويات.

وبالنسبة للفروق في الاتجاه نحو الدمج بالنسبة للجنس فقد اختلفت نتائج تلك الدراسات، حيث ترى دراسة كل من الدبابنة (٢٠٠٨) والموسى وآخرين (٢٠٠٦) أن الفروق لصالح الذكور، وترى دراسة الدغيش (٢٠٠٣) أن الفروق لصالح الإناث، في حين توصلت دراسة هتميزديا وآخرين (Hatamizadeh & other, 2008) إلى عدم وجود فروق بسبب الجنس، وبالنسبة للفروق في الاتجاه نحو الدمج بحسب الوظيفة فقد ثبت في دراسة كل من بريزner (Praisner, 2002)

ودراسة (العبدالجبار ومسعود، ٢٠٠٢) وجود تأثير إيجابي لبرامج الدمج من وجهة نظر المديرين، في حين لم تكن اتجاهات المديرين والمديرات إيجابية نحو الدمج في دراسة مركز التدخل المبكر (١٩٩٧) وخاصة فيما يتعلق بتعليم التلاميذ ذوي الإعاقات العقلية، والسمعية والبصرية في المدارس العادية، أما بالنسبة للتلاميذ المعوقان حركياً والمتفوقين، فقد كانت الانطباعات أكثر إيجابية، وحقيقة أن الاتجاهات نحو الدمج تختلف باختلاف نوع الإعاقة، حيث كانت الاتجاهات إيجابية نحو دمج الإعاقات الحركية، وكذلك دمج الطلبة المتفوقين عقلياً، إلا أن الاتجاهات كانت سلبية نحو دمج التلاميذ ذوي الإعاقات العقلية والسمعية والبصرية (مركز التدخل المبكر، ١٩٩٧) وفي دراسة الخالدي (٢٠٠٣) اتفق المعلمون والطلاب العاديون في ترتيب أولوية الدمج كما يلي: الإعاقة السمعية، الإعاقة الحركية، الإعاقة البصرية، الإعاقة العقلية، وتوجد فروق بين الشعوب في نظرتهم للدمج، حيث أثبتت دراسة مركز التدخل المبكر (١٩٩٧) أن اتجاهات المعلمين والمعلمات في دولة الإمارات كانت أكثر سلبية من اتجاهات المعلمين والمعلمات في الأردن.

وبالنسبة للفروق في الاتجاه نحو الدمج باختلاف المؤهل العلمي، فقد توصلت دراسة الخالدي (٢٠٠٣) إلى وجود فروق لصالح المؤهل العلمي (الدبلوم)، في حين توصلت دراسة القحطاني (٢٠٠٣) إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي، أما ما يخص الخبرة فتوصلت دراسة القحطاني ٢٠٠٣ إلى أنها كانت لصالح الفئة من (١-٥) سنوات.

يتبين من تلك الدراسات اختلاف وتضارب نتائجها بين اتفاق واختلاف حول الدمج وتأثره ببعض المتغيرات الديمجرافية، فضلاً عن أنه لم يطبق شيء من تلك الدراسات في الكويت، حيث إن البيئة الكويتية مازالت بكرة في بحث الاتجاه نحو عملية الدمج التربوي، على حد علم الباحث، مما يعني الحاجة لمثل هذه الدراسة وخاصة في ظل القانون الكويتي ٢٠١٠/٨ الخاص برعاية المعاقين ودمجهم في المدارس العادية، فضلاً عن الاتجاه العالمي بضرورة الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين.

منهج الدراسة

اتباع الباحث المنهج الوصفي للدراسات المقارنة، حيث يهتم هذا المنهج بجمع البيانات بهدف وصف الظواهر، ومن ثم مقارنتها ببعض المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالظاهرة محل الوصف.

مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة المديرين والمعلمين الكويتيين العاملين في مدارس التعليم العام، ومدارس التربية الخاصة، وبالنسبة لتوزيع فصول الدمج ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت، فإن دولة الكويت بها ست محافظات لكل محافظة منطقة تعليمية: الأحمدية، الجهراء، حولي، العاصمة، الفروانية، مبارك الكبير، ويوجد في كل منطقة تعليمية (٥) مدارس بها فصول للدمج (مدرستين في المرحلة المتوسطة بنين وبنات لدمج فئة بطء التعلم، ومدرستين في المرحلة الابتدائية بنين وبنات لدمج فئة متلازمة الداون، وروضة أطفال واحدة في كل منطقة تعليمية لدمج فئة الداون)، أما ما يخص المدارس المعزولة لذوي الاحتياجات الخاصة، فيوجد (١٨) مدرسة فقط في دولة الكويت جميعها في منطقة حولي التعليمية. وبما أن الدراسة تشمل مدارس التعليم العام، وفصول الدمج والمدارس المعزولة لذوي الاحتياجات الخاصة، فقد تم اختيار منطقة حولي التعليمية ليتم فيها تطبيق الدراسة لأنها المنطقة التعليمية الوحيدة التي توجد بها مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة فضلاً أنه يوجد بها ما يوجد في المناطق التعليمية الأخرى من مدارس التعليم العام وفصول الدمج، وقد بلغ العدد الإجمالي للمعلمين والمعلمات الكويتيين في منطقة حولي التعليمية (٤٦٣٤) معلماً ومعلمة، وبلغ عدد المديرين والمديرات (٣٧٤) مديراً ومديرة (وزارة التربية ٢٠١١)، وتبلغ عينة الدراسة من المعلمين والمعلمات ٧٩٨ تمثل نسبة (١٧,٢٢) من مجتمع الدراسة، في حين يبلغ عدد عينة الدراسة من المديرين والمديرات (١٣٦) تمثل نسبة (٣٦,٣٦) من مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على المديرين والمعلمين الكويتيين من الجنسين (ذكوراً وإناثاً)، في مدارس التعليم العام ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة حولي التعليمية، وبلغت عينة الدراسة (٩٧٤) من المدرء والمعلمين، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، ونظراً للتفاوت الواضح في أعداد العينة وخاصة المعلمين مقابل المديرين والجامعيين مقابل الدبلوم أو حملة شهادات الدراسات العليا، وذلك التفاوت أمر طبيعي حيث إن لكل مدرسة مدير ومساعد مدير مقابل عشرات المعلمين، كما أن مؤهلاتهم لا تقل عن الشهادة الجامعية مقابل قلة منهم أكملوا دراساتهم العليا أو بعض البواقى من النظام القديم الذين يحملون شهادات دبلوم معلمين، وأمام ذلك التفاوت في الأعداد الذي ليس للباحث فيه يد، فقد اختار الباحث عينة عشوائية مختلفة من كل مجموعة لتوازي أقل عدد في تلك المجموعة، وذلك لأن مقارنة مجموعات فيها تباين كبير جداً في العدد يؤدي إلى نتائج مضللة، حيث من الأفضل أن يكون حجم عيني المتغيرين متقارباً، لأن للحجم أثره على مستوى دلالة (ت) وذلك لأن درجات الحرية التي هي المدخل المباشر للكشف عن مستوى الدلالة تعتمد على عدد أفراد كل عينة (السيد، ٢٠٠٠) والجدول التالي يبين وصف عينة الدراسة:

جدول رقم (١)

وصف عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	العدد الكلي	العدد المختار عشوائياً
الجنس	ذكور	٤٣٥	٤٣٥
	إناث	٥٣٩	٥٣٩
المؤهل العلمي	دبلوم	٦٨	٦٣
	جامعى	٨٤٣	٦٣
	دراسات عليا	٦٣	٦٣

تابع/ جدول رقم (١)

وصف عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	العدد الكلي	العدد المختار عشوائياً
الوظيفة	معلم	٧٩٨	١٣٦
	مدير	١٣٦	١٣٦
مكان العمل	المدارس العادية	٣١٤	٨١
	الاحتياجات	٥٧٩	٨١
	فصول الدمج	٨١	٨١
الخبرة	١ - ٥ سنوات	٣٤٧	١٦٥
	٦ - ١٠ سنوات	٢٣٩	١٦٥
	١١ - ١٥ سنة	١٦٥	١٦٥
	أكثر من ١٥ سنة	٢٣٢	١٦٥
مكان العمل (المرحلة)	المرحلة الابتدائية	٢٩٤	٧٢
	المرحلة المتوسطة	٤٩١	٧٢
	المرحلة الثانوية	٧٢	٧٢
	مدارس التأهيل	١٥٧	٧٢

أداة الدراسة

استخدم الباحث مقياساً من تصميمه لقياس اتجاهات المديرين والمعلمين العاملين في مدارس التربية الخاصة ومدارس التعليم العام نحو الدمج التربوي، يحتوي المقياس على ٢٠ بنداً صيغت بعبارات تقريرية، يجيب عليها المفحوص بأحد الخيارات المتاحة بحسب مقياس ليكرت ذي الخمسة مستويات، ويطبق على الأفراد منفصلين أو بشكل جماعي، كما أنه غير موقوت بزمان، وفي أعلى المقياس سؤال كتب بعد تعبئة البيانات الديموجرافية وقبل بنود الاستبانة مفاده: ما فئات التربية الخاصة الأكثر قبولاً للدمج من وجهة نظرك؟.

- خطوات تصميم المقياس:

- ١ - جمع المعلومات: تم جمع عبارات المقياس عن طريقتين هما:

أ - توزيع ٥٠٠ استبانة على المديرين والمعلمين العاملين في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة ومدارس التعليم العام، وتضمنت الاستبانة السؤال التالي: ما إيجابيات وسلبيات دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين في مدارس التعليم العام من وجهة نظرك؟

وتم جمع ٣٥٤ استبانة من الاستبيانات الموزعة، وبعد فرز الاستجابات اختير منها ١٥ عبارة حصلت على أعلى تكرار.

ب - الرجوع لبعض المقاييس المتوافرة في الأدب السابق والمطبقة على البيئة العربية مثل الشريف (٢٠٠٣)، جعفر (٢٠٠٣)، الخالدي (٢٠٠٣)، الخطيب (٢٠٠٤)، واختار الباحث منها ١٥ عبارة، تحظى بالتوافق فيما بينها.

٢ - بناء العبارات:

أ - حاول الباحث في بناء العبارات أن تكون جديدة في تركيبها (قدر الإمكان) وفي إيجازها.

ب - قام الباحث بتصميم المقياس من ٣٠ بنداً.

٣ - عرض المقياس على مجموعة من المحكمين المختصين من قسم التربية الخاصة بكلية التربية الأساسية، وأخذت موافقتهم على صلاحية المقياس، بما في ذلك السؤال الذي يسبق الاستبانة ومفاده: ما فئات التربية الخاصة الأكثر قبولاً للدمج من وجهة نظرك؟ وتمت الموافقة بعد استبعاد ٤ بنود، منها بند واحد من ما استقاه الباحث من السؤال المفتوح، و٢ بنود مما استقاه الباحث من الأدب التربوي، ليصبح عدد بنود المقياس (٢٦) بند، كما تم إجراء بعض التعديل في صياغة بعض العبارات.

٤ - تقنين المقياس: قام الباحث بتطبيق المقياس بهدف حساب معاملات صدقه وثباته على عينة عشوائية من المديرين والمعلمين العاملين في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة ومدارس التعليم العام، وبلغ أفراد العينة (٤٦)، وبعد

التطبيق قام الباحث بإدخال البيانات في الحاسب الآلي، ومن ثم قام باستخدام التحليل العاملي، وعلى أثره قام الباحث باستبعاد ٦ بنود من أصل ٣٦ بنداً كانت تشبعاتها أقل من (٠,٣)، حيث تم استبعاد ثلاثة بنود مما استقاه الباحث من السؤال المفتوح، و٣ بنود مما استقاه الباحث من الأدب التربوي، ليصبح عدد بنود المقياس (٢٠) بنداً، منها ١١ بنداً من السؤال المفتوح، و٩ بنود من الأدب التربوي السابق.

٥ - تصحيح المقياس: تشتمل الدرجة الكلية للمقياس على ١٠٠ درجة، وأقل درجة يحصل عليها المفحوص في المقياس ٢٠ درجة، حيث إن المقياس يحتوي على ٢٠ بند، ويتضمن كل بند ٥ استجابات يتراوح تقدير الدرجة لتلك الاستجابات من درجة إلى خمس درجات، مع مراعاة تقدير بعض العبارات السالبة.

- صدق وثبات المقياس:

أولاً - الصدق: تم التأكد من صدق المقياس بالطرق التالية:

١ - صدق المحكمين: تم عرض المقياس المعد، في صورته النهائية والمكونة من ٢٠ بنداً على خمسة محكمين من الأساتذة الأكاديميين في كلية التربية الأساسية وجامعة الكويت، وتراوحت نسبة الاتفاق بين المحكمين ما بين (٤٠٪) و (١٠٠٪)، وتم اعتبار نسبة الاتفاق (٦٠٪) نسبة مقبولة لقبول بنود المقياس، وعليه فقد قبلت جميع بنود المقياس، واعتبر الباحث نسبة ٦٠٪ مقبولة لأن عدد المحكمين خمسة، واتفاق ٣ محكمين منهم يعتبر معياراً للترجيح، حيث إن اتفاق ٤ محكمين غير عملي بمعنى أنه لو أعترض محكم واحد فإن البند يلغى، وبهذا تم اعتماد اتفاق ثلاثة محكمين لتكون نسبة اتفاق ٦٠٪ هي النسبة المرجحة لقبول البند.

٢ - صدق الاتساق الداخلي، استخدم الباحث في حساب صدق الاختبار: صدق الاتساق الداخلي، ويعني مدى ارتباط درجة بنود المقياس بالدرجة الكلية للمقياس، والجدول التالي يبين معاملات الاتساق الداخلي لبنود المقياس.

جدول رقم (٢)

معاملات ارتباط بنود الدراسة بالدرجة الكلية للمقياس

البند	الارتباط	البند	الارتباط	البند	الارتباط	البند	الارتباط
١	٠,٦٧٠	٦	٠,٧٣١	١١	٠,٣٣٠	١٦	٠,٦٩٥
٢	٠,٧٣١	٧	٠,٧٧٢	١٢	٠,٤٩٧	١٧	٠,٦٣٩
٣	٠,٧١٩	٨	٠,٧٨٣	١٣	٠,٥٢١	١٨	٠,٦٦١
٤	٠,٦٠٥	٩	٠,٥٧٣	١٤	٠,٤٧٨	١٩	٠,٧٤٩
٥	٠,٦٩٥	١٠	٠,٤٨٦	١٥	٠,٦٧٥	٢٠	٠,٧٨٤

❖ دال عند مستوى ٠,٠١

ثانياً - ثبات المقياس: استخدم الباحث لقياس ثبات المقياس معادلة ألفا كرنباخ بالإضافة إلى التجزئة النصفية والجدول التالي يبين معاملات الثبات بكل الطريقتين.

جدول رقم (٣)

معادلة ألفا كرنباخ والتجزئة النصفية للمقياس

التجزئة النصفية			معامل الفا			
ذكور وإناث	إناث	ذكور	ذكور وإناث	إناث	ذكور	
٠,٧٠	٠,٦٧	٠,٧٤	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٣	مقياس الدمج

يتبين مما سبق ما يتميز به المقياس من صدق وثبات عاليين، لاستخدامه في هذه الدراسة.

المعاملات الإحصائية:

استخدم الباحث المعاملات الإحصائية التالية:

- المتوسطات والانحرافات المعيارية
- معامل الارتباط البسيط بيرسون
- تحليل التباين الأحادي أنوفا

- اختبار (ت) للمقارنات

نتائج الدراسة

السؤال الأول: ما فئات التربية الخاصة الأكثر قبولاً للدمج من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال، قام الباحث بوضع جميع فئات التربية الخاصة موضوع الدراسة أمام عينة الدراسة، بحيث يسمح للمفحوص اختيار ما يراه قابلاً للدمج بحرية دون أن يحدده بعدد من الاختيارات، ثم قام الباحث بعد ذلك بحساب التكرارات الموافقة على كل فئة من فئات التربية الخاصة، ومن ثم تم حساب النسب المئوية بناء على العدد الكلي للتكرارات، وبالتالي يكون مجموع النسب المئوية المحسوبة لكل فئة من فئات التربية الخاصة هي نسبة مئوية منفصلة تماماً عن النسب المئوية المحسوبة للفئات الأخرى، والجدول التالي يبين التكرارات والنسب المئوية المستخدمة:

جدول رقم (٤)

جدول التكرارات والنسب على فئات الدمج

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة
٢٠,١٢	١٩٦	١ - الإعاقة البصرية
٢١,٩٧	٢١٤	٢ - الإعاقة السمعية
٥٣,٩٠	٥٢٥	٣ - الإعاقة الحركية
٦,٠٦	٥٩	٤ - اضطرابات التوحد
١٠,٣٧	١٠١	٥ - متلازمة الداون
٣٩,٩٤	٣٨٩	٦ - صعوبات التعلم
٣٩,١١	٣٨١	٧ - بطء التعلم
٥,٥٤	٥٤	٨ - الشلل الدماغي
٨,٢١	٨٠	٩ - الإعاقة الذهنية
٣٢,١٤	٣١٣	١٠ - اضطرابات النطق والكلام
٣٩,٣٢	٣٨٣	١١ - التفوق العقلي

يتبين من الجدول رقم (٤) أن الإعاقة الحركية كانت هي أكثر فئات التربية الخاصة قبولاً للدمج من وجهة نظر عينة الدراسة، يتلوها كل من صعوبات التعلم، والتفوق العقلي، وبطء التعلم، واضطرابات النطق والكلام ثم الإعاقة السمعية والإعاقة البصرية، ومن ثم كل من متلازمة الداون، والتوحد، الإعاقة الذهنية، والشلل الدماغي، ولمزيد من الإيضاح وتقدير اتجاه عينة الدراسة نحو دمج تلك الفئات، قام الباحث باستخدام الربعيات quartiles وتعني تقسيم قيم الظاهرة إلى أربعة أقسام متساوية العدد، بحيث يكون ما تحت الربع الأول ربع القيم، وما فوقه ثلاثة أرباع القيم، والربع الثاني يقسم الظاهرة إلى جزئين متساويين، والربع الثالث يعني أن تحته ثلاثة أرباع القيم، وفوقه ربع (الأشقر، ١٩٩٩)، لذا فقد قام الباحث بتقسيم تلك النسب المئوية باستخدام نظام الإربعيات، وقد حدد الباحث تلك الإربعيات، بحيث طرح أقل قيمة من أعلى قيمة (٥٣,٩ - ٥,٥٤ = ٤٨,٣٦)، ثم قسم الناتج على ٤ (٤٨,٣٦ - ٤ = ١٢,٠٩)، لتكون الدرجة بين كل إرباعي ١٢,٠٩. وعليه فإن تحديد درجة الإربعيات ستكون كما يلي: الإرباعي الأول من ٥,٥٤ إلى ١٧,٦٣، والإرباعي الثاني من أعلى من ١٧,٦٣ إلى ٢٩,٧٢، والإرباعي الثالث من أعلى من ٢٩,٧٢ إلى ٤١,٨١، والإرباعي الرابع من أعلى من ٤١,٨١ إلى ٥٣,٩٠، وبالنظر إلى القيم (النسب المئوية) في الجدول السابق يتبين أن فئة الإعاقة الحركية كانت في الإرباعي الرابع الذي يعني أعلى اتجاه نحو قبول الدمج من وجهة نظر عينة الدراسة، ووقعت كل من فئات صعوبات التعلم، وبطء التعلم، والتفوق العقلي، واضطرابات النطق والكلام في الإرباعي الثالث مما يشير إلى ارتفاع الاتجاه نحو قبول دمج تلك الفئات بعد الإعاقة الحركية من وجهة نظر عينة الدراسة، في حين كان ترتيب الإعاقة البصرية، والإعاقة السمعية بعد ذلك واقعة في الإرباعي الثاني ويعني أنه أقل قبولاً للدمج من سابقه الإربعين الأول والثاني، أما الإرباعي الأول الذي يعني تدني درجة الاتجاه نحو قبول الدمج فقد وقعت فيه كل من فئات التربية الخاصة التالية: متلازمة الداون، الإعاقة الذهنية، التوحد، الشلل الدماغي.

السؤال الثاني: هل توجد اتجاهات إيجابية نحو عملية الدمج للفئات الخاصة في مدارس التعليم العام من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الثاني قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة، حيث اعتبر الدرجة (٥٠) هي المتوسط الحسابي الذي سوف يتم مقارنته بمتوسط عينة الدراسة، وتم اختيار هذه الدرجة بناءً على الدرجة المتوسطة لدى الدرجات في المقياس، حيث إن المقياس يحتوي على (٢٠) بنداً وتدرج خماسي يبدأ بدرجة واحدة وينتهي بخمس درجات، وبالتالي يكون أعلى درجة في المقياس هي (١٠٠). لذلك قام الباحث بقسمة هذه الدرجة على (٢) ليكون متوسط الدرجة (٥٠)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٥)

اختبار (ت) للعينة الواحدة للفروق بين متوسط العينة ومتوسط درجة المقياس في الاتجاه نحو الدمج

المتوسط الحسابي للمقارنة = ٥٠			
المتوسط الحسابي للعينة	الانحراف المعياري للعينة	قيمة (ت)	الدلالة
٦٠,٤٥	١٤,٦٥	٢١,١١٦	٠,٠٠١

يتضح من الجدول رقم (٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين متوسط عينة الدراسة ومتوسط درجات المقياس المحسوب لصالح متوسط عينة الدراسة، وعليه فإنه يمكن القول بأن اتجاهات عينة الدراسة كانت بشكل عام إيجابية نحو الدمج.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف الجنس؟

للإجابة عن السؤال الثالث قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٦)

المتوسطات (ت) والانحرافات المعيارية (ع) بين الذكور والإناث
بمقياس الدمج

الدلالة	ت	إناث ن = ٥٣٨		ذكور ن = ٤٣٥		
		ع	م	ع	م	
٠,٩٨١	٠,٠٢	١٤,٢٩	٦٠,٥٣	١٥,١٩	٦٠,٥١	الدرجة الكلية للمقياس

يتبين من الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الجنس، وهذا يدل على أن الاختلاف في الجنس لا يؤثر في درجة الاتجاه نحو الدمج.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج بحسب نوع التعليم؟

للإجابة عن السؤال الرابع قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٧)

تحليل التباين الأحادي لمكان العمل على مقياس الدمج
لعينة الدراسة كاملة

البند	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للمقياس	داخل المجموعات	٢٥٣,٣٦	٢٤٠	١,٠٦	٥٧,٤٧	٠,٠٠٠١
	بين المجموعات	١٩٦٣٢,٩٠	٢	٩٨١٦,٤٥		
	داخل المجموعات	٤٠٩٩٢,٤٠	٢٤٠	١٧٠,٨٠		

تظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) أن قيم (ف) دالة إحصائياً ولمعرفة أي أماكن العمل كانت السبب في الفروق، استخدم الباحث معامل شيفيه التبعي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

معامل شيفيه التتبعي لمكان العمل على مقياس الدمج
لعينة الدراسة كاملة

البند	الفئة	العدد	المتوسط	ت	الدلالة
مقياس الاتجاهات التربوية نحو الدمج	فصول الدمج	٨١	٧٦,٤٨		
	مدارس التعليم العام	٨١	٥٨,٣٦	١٨,١٢	٠,٠٠٠
	مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة	٨١	٥٦,٥٩	١٩,٨٩	٠,٠٠٠

يتبين من الجدول رقم (٨) بأن هناك فروقاً دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) كانت لصالح فصول الدمج، ثم تليها مدارس التعليم العام، وتأتي مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في المرتبة الأخيرة.

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المديرين نحو الدمج بحسب نوع التعليم؟

للإجابة عن السؤال الخامس قام الباحث بإجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٩)

اختبار (ت) للفروق بين مدراء التعليم العام ومديري التعليم الخاص
في الاتجاه نحو الدمج

البند	المقياس	مدراء مدارس التعليم العام (٢٥)		مدراء مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة (١٣)		ت	الدلالة
		م	ع	م	ع		
١	الدرجة الكلية لمقياس الدمج	٥٨,٨٨	١٣,٣٧	٦٣,١٥	١٨,٠٠	٠,٨٢٩	٠,٤١٢

يتضح من الجدول رقم (٩) عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين فقد جاءت قيمة (ت) أكبر من (٠,٠٥٠)، مما يعني أنه لا توجد فروق بين اتجاهات مدراء التعليم العام ومدراء مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة نحو الدمج.

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمين نحو الدمج بحسب نوع التعليم؟

استخرج الباحث قيمة "ف" باستخدام تحليل التباين الأحادي:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة بين معلمي المدارس تبعاً لمتغير نوع التعليم

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة
الدرجة الكلية لمقياس الدمج	داخل المجموعات	١٤٥٩٧,١٩٢	٢	٧٢٩٦,٢٥٣	٤٥,٢٥٣	٠,٠٠٠
	بين المجموعات	٣٣٨٦٩,٨٥٩	٢١٠	١٦١,٢٨٥		
	المجموع	٤٨٤٦٧,٠٥٢	٢١٢			

يتضح من تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) في الاتجاه نحو الدمج عند المعلمين بحسب نوع التعليم، وللتعرف على طبيعة هذه الفروق، قام الباحث باستخدام اختبار شيفيه التتبعي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

الفروق بين متوسطات درجات المعلمين تبعاً لمكان العمل

نوع التعليم	ن	المتوسطات	ت	الدلالة
معلمي فصول الدمج	٧١	٧٦,٧٥		
معلمي مدارس التعليم العام	٧١	٦٠,٦٣	١٦,١١	***٠,٠٠٠
معلمي مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة	٧١	٥٨,٠٣	١٨,٧٢	***٠,٠٠٠

أظهرت نتائج اختبار شيفيه التتبعي أن الفروق كانت دالة لصالح معلمي فصول الدمج يليهم معلمي مدارس التعليم العام، ثم جاء معلمي مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في المرتبة الأخيرة.

السؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف نوع الوظيفة (مديرين، معلمين)؟

للإجابة عن السؤال السابع قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٢)

المتوسطات (ت) والانحرافات المعيارية (ع) بين المهنة (معلم / مدير) بمقياس الدمج

الدلالة	ت	مدير ن = ١٣٦		معلم ن = ١٣٦		
		ع	م	ع	م	
٠,٠٥٠	١,٩٧	١٥,٠٧	٦٠,٩٢	١٦,٣٩	٦٤,٦٨	الدرجة الكلية للمقياس

باستخدام اختبار (ت) للمقارنات بين المعلمين والمديرين، أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية، جاءت لصالح المعلمين عند مستوى دلالة ٠,٠٥، مما يدل أن اتجاه المعلمين نحو الدمج كان أكثر إيجابية من اتجاه المديرين.

السؤال الثامن: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف الخبرة؟

للإجابة عن السؤال الثامن قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٣)

تحليل التباين الأحادي لفئات الخبرة على مقياس الدمج

البند	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
الاتجاه نحو الدمج التربوي	بين المجموعات	٤٦٧٣,٦٥	٣	١٥٥٧,٨٨	٦,٧٠	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	١٥٠,٤٩,٤٨	٦٤٦	٢٣٢,٣٨		

يتبين من النتائج الواردة في الجدول السابق أن قيم (ف) كانت دالة، وباستخدام معامل شيفيه التتبعي لمعرفة أي فئات الخبرة كانت السبب في الفروق جاءت الفروق كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

معامل شيفيه التتبعي لفئات الخبرة على مقياس الدمج

البند	الفئة	العدد	المتوسط	ت	الدلالة
الدرجة الكلية لمقياس الدمج	١ - ٥	١٦٥	٦٤,٠٦		
	٦ - ١٠	١٦٥	٥٩,٧٨	٤,٢٧	-
	١١ - ١٥	١٦٥	٥٧,٧٠	٦,٣٥	٠,٠٠٣
	١٦ فأكثر	١٦٥	٥٧,٣٣	٦,٧٢	٠,٠٠١

يتبين من الجدول رقم (١٤) بأن الخبرة (١ - ٥ سنوات) كانت الفئة المتسببة في وجود الفروق، حيث كانت الفروق لصالحها، يليها فئة الخبرة (٦-١٠)، ثم فئة الخبرة (١١-١٥)، ثم فئة الخبرة (١٦ فأكثر) في المرتبة الأخيرة، مما يعني أن الفئات الأقل خبرة كانت هي الأكثر قبولاً للدمج.

السؤال التاسع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف المؤهل الدراسي؟

للإجابة عن السؤال السابق قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين الأحادي للمؤهل الدراسي على مقياس الدمج

البند	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للمقياس	بين المجموعات	٣٤١٧,٧٥	٢	١٧٠٨,٨٧	٧,٢٣	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٤٣٩٨٧,٤٩	١٨٦	٢٣٦,٤٩		

تظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (١٥) إن قيم (F) كانت دالة، وباستخدام معامل شيفيه التتبعي لمعرفة أي المؤهلات العلمية كانت السبب في الفروق جاءت الفروق كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٦)

معامل شيفيه التتبعي للمؤهلات العلمية

البند	الفئة	العدد	المتوسط	ت	الدلالة
الدرجة الكلية لمقياس الدمج	جامعى	٦٣	٦٥,٩٤		
	دراسات عليا	٦٣	٦٣,٣٥	٢,٥٩	-
	دبلوم	٦٣	٥٥,٩٠	١٠,٠٣	٠,٠٠٢

يتبين من الجدول رقم (١٦) وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠١ لصالح الجامعيين، يليهم حملة شهادة الدراسات العليا ثم حملة شهادة الدبلوم.

السؤال العاشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الدمج باختلاف المرحلة الدراسية التي يعمل بها عينة الدراسة؟
للإجابة عن السؤال السابق قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٧)

تحليل التباين الأحادي للمرحلة الدراسية على مقياس الدمج

البند	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للمقياس	بين المجموعات	٩٦٥,٣٧	٣	٣٢١,٧٩	١,٣٧	٠,٢٥٣
	داخل المجموعات	٦٦٨٨٧,٣٧	٣٨٤	٢٣٥,٥٢		

يظهر من النتائج الواردة في الجدول السابق، عدم وجود فروق دالة إحصائية في الاتجاه نحو الدمج التربوي تعزى للمرحلة الدراسية، مما يعني عدم وجود أثر لطبيعة العمل في المراحل التعليمية على اختلافها في الاتجاه نحو الدمج.

مناقشة النتائج

أثبتت نتائج الدراسة أن الإعاقة الحركية كانت أكثر فئات التربية الخاصة قبولاً للدمج عند المجتمع، يليها كل من: صعوبات التعلم، والتفوق العقلي، وبطء التعلم، واضطرابات النطق والكلام ثم الإعاقة السمعية والإعاقة البصرية، وحل في مرتبة متأخرة من اتجاه عينة الدراسة نحو دمج فئات التربية الخاصة في التعليم العام كل من: متلازمة الداون، والتوحد، والإعاقة الذهنية، والشلل الدماغي.

ولعل السبب في كون فئة الإعاقة الحركية هي الأكثر قبولاً للدمج يرجع لكون ذوي الإعاقة الحركية أكثر تعايشاً مع الناس وخاصة ذوي الإعاقة الخفيفة منها، فإنه يمكن دمجهم والتعامل معهم من خلال تهيئة المبنى المدرسي لاستقبالهم، وأن تكون غرف دراستهم في الطوابق السفلى، فضلاً أن عدداً من ذوي الإعاقة الحركية قد تكون إعاقتهم بسبب الحوادث مما يعني أنهم عاشوا فترة من أعمارهم وهم أصحاء، ولهم علاقات سابقة مع المجتمع، مما يجعلهم أكثر تعايشاً من غيرهم من فئات التربية الخاصة، كما أن السبب في كون فئة صعوبات التعلم كانت هي الأكثر قبولاً للدمج من وجهة نظر عينة الدراسة بعد الإعاقة الحركية يرجع إلى انتشار فئة صعوبات التعلم في المجتمع، حيث إنهم يمثلون أكثر من نصف ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة (٥١٪) (الروسان وآخرون، ٢٠٠٤)، وأثبتت دراسة العجمي والدوخي ٢٠١٠ أن نسبة انتشار صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت بلغت في اللغة العربية (٢١،٤)، وفي الرياضيات (١٧،٣)، مما يعني أنه قد لا يوجد فصل دراسي إلا وبه عدد من ذوي صعوبات التعلم، كما أن صعوبات التعلم من فئات التربية الخاصة التي يسهل التعامل الاجتماعي والتربوي معها مقارنة بغيرها من فئات التربية الخاصة الأخرى.

وبالنسبة لفئة المتفوقين، فقد أتت في المرتبة الثالثة بعد الإعاقة الحركية وصعوبات التعلم من وجهة نظر العينة قبولاً للدمج، ولا غرابة أن تكون فئة

المتفوقين عقلياً من الفئات المقبولة للدمج لما يتمتعون به من صحة جسمية وقدرات عقلية واجتماعية عالية، لكن اللافت للنظر لماذا كانت في المرتبة الثالثة؟ وسبقها كل من الإعاقة الحركية وصعوبات التعلم من وجهة نظر عينة الدراسة، خاصة إذا علمنا أن نسبة موافقة عينة الدراسة للموافقة على دمج المتفوقين بلغت (٣٩,٣٢٪)، وهي درجة غير مرتفعة، ولعل السبب يرجع إلى فشل برنامج رعاية الفائتين الذي طبقته وزارة التربية في دولة الكويت بعد تجربة امتدت لأكثر من ١٧ سنة، من خلال الفصول الإثرائية في بداية الأمر، وانتهى به المطاف كفصول مستقلة مدموجة دمجاً جزئياً في المدرسة العادية، وفي عام ٢٠٠٦ ألغي ذلك البرنامج تماماً، لذا فإن تلك التجربة وما واجهها من صعوبات مازالت في أذهان عينة الدراسة.

وبالنسبة لفئة بطيئي التعلم فأظهرت نتائج الدراسة أنها من الفئات الأكثر قبولاً للدمج ولعل السبب يرجع كون هذه الفئة مدموجة حالياً في بعض مدارس التعليم العام، وتمت مواءمة المناهج بما يتناسب مع قدرات تلك الفئة، فضلاً عن أنهم لا يعانون من إعاقة جسمية، ويمكن التعامل مع مشكلاتهم التعليمية من خلال غرف الدعم التعليمي، أو ما يسمى غرف المصادر، وبالنسبة لفئة اضطرابات النطق والكلام فقد كانت كذلك من فئات التربية الخاصة الأكثر قبولاً للدمج، ولعل السبب يرجع لإمكانية علاجها والتعامل معها وإتباع بعض الإجراءات التي تسهل التعامل مع هذه الفئة مثل توفير أخصائي نطق في المدارس.

وبالنسبة لفئة الإعاقة البصرية والسمعية فقد أتت في الإربعاء الثالث والذي يعني أن هناك مربعين أعلى منه ومربع أقل منه، وذلك بالنسبة لاتجاه عينة الدراسة نحو فئات التربية الخاصة الأكثر قبولاً للدمج، ولعل السبب يرجع إلى نوع الإعاقة الذي يحتاج إلى خدمات أكثر خصوصية مثل استخدام لغة برايل ولغة الإشارة، فضلاً عن ما يواجهونه من صعوبة تقبل وتواصل اجتماعي، ويحتاج دمجهم إلى فصول ملحقة بالمدرسة العادية ومعلمين معدين إعداداً

خاصاً لتدريس مثل تلك الفئتين، فالإعاقة البصرية تحتاج معلمين متمكنين من الكتابة والقراءة بطريقة برايل، والإعاقة السمعية تحتاج كذلك معلمين متمكنين من استخدام لغة الإشارة، فضلاً عن معرفة الخصائص والسمات وطرق التدريس والبرامج التربوية الخاصة بكل فئة، أما فئات التربية الخاصة التي حصلت على أقل التكرارات ووقعت في المربع الأخير مثل فئات (التوحد - متلازمة الداون - الشلل الدماغي - التخلف العقلي)، فيرجع السبب لكون تلك الإعاقات يصعب دمجهم تعليمياً مع الطلبة العاديين، لما يعانونه من تدني شديد وواضح في مستوى القدرات العقلية مقارنة بالطلبة العاديين، فضلاً عن عدم إدراكهم لمجريات الأمور حولهم، وما يعانون من مشاكل سلوكية وصحية.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً كما تختلف في جوانب أخرى مع بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة الخالدي (٢٠٠٣) حيث اتفق المعلمون والطلاب العاديون في ترتيب أولوية الدمج كما يلي: الإعاقة السمعية، الإعاقة الحركية، الإعاقة البصرية، الإعاقة العقلية، ومع دراسة مركز التدخل المبكر (١٩٩٧) أن الأولوية للدمج يكون للمتفوقين ثم المعاقين حركياً، وكانت الاتجاهات سلبية نحو دمج التلاميذ ذوي الإعاقات العقلية، والسمعية والبصرية، ويرى الباحث أن الاتفاق بين تلك الدراسات بالنسبة لفئات التربية الخاصة الأكثر قبولاً للدمج تحددت في الفئات التي لا تعاني من مشاكل في قدراتها العقلية، بحيث تستطيع تدمير أمور حياتها اليومية، كما كان الاتفاق كذلك على الفئات التي يمكن توفير احتياجاتها الخاصة في المدرسة العادية بسهولة ومن غير تكلفة مالية عالية مثل: الإعاقة الحركية، التفوق العقلي، صعوبات التعلم، أما الفئات التي تختلف ترتيبها بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فلعل الأمر يرجع لاختلاف البيئات وأدوات القياس وظروف إجراء الدراسة.

أما ما يختص بالاتجاهات نحو الدمج، فكانت النتائج إيجابية، مما يعني أن الاتجاه نحو الدمج بشكل عام كان إيجابياً، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الموسى (٢٠٠٦) التي توصلت إلى أن الدمج حقق فوائد

كبيرة في البيئة السعودية، ويرجع ذلك لما يشهده العالم المتحضر، وكثير من الدول النامية من اتجاه إيجابي نحو دمج أغلب فئات التربية مع الطلبة العاديين، وذلك من مبدأ إنساني وقبل ذلك إسلامي، حيث يحث الدين الإسلامي على المساواة والعدالة، واحترام قدرات أفراد المجتمع، فهناك أمثلة كثيرة من المعاقين استلموا مهمات جسام وتولوا مناصب عليا في الدولة الإسلامية بناء على قدراتهم، فعلى سبيل المثال عبدالله بن أم مكتوم الصحابي الكفيف، كان المسئول الثاني عن الأذان والنداء إلى الصلاة في وقت النبي عليه الصلاة والسلام، وقد ولاه النبي عليه الصلاة مسؤولية المدينة المنورة بضع عشرة مرة كانت إحداها يوم غادرها لفتح مكة (الباشا، ١٩٩٧)، كما أنه شارك في رفع راية المسلمين في بعض الغزوات ومنها معركة القادسية، حيث يروي أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن عبدالله بن أم مكتوم يوم القادسية كانت معه راية سوداء، وعليه درع (السحبياني، ١٤١٥هـ).

وبالنسبة للفروق بين المتغيرات الديمجرافية في الدراسة، فقد أظهرت الدراسة بالنسبة للجنس، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة هتميزديا وآخرين (Hatamizadeh & others, 2008) التي لم تجد فروقاً في الاتجاه نحو الدمج بحسب الجنس، ويرجع السبب في ذلك إلى الاتفاق العام بغض النظر عن الجنس على أهمية الدمج وما له من تأثير إيجابي في حياة ذوي الاحتياجات الخاصة فضلاً عن العاديين، في حين أن هذه النتيجة تخالف ما توصلت إليه دراسة الدغيش (٢٠٠٣) التي أثبتت وجود فروق ذات دلالة في الاتجاه بين الطلاب والطالبات نحو المعوقين لصالح الطالبات، ولعل السبب يرجع لاختلاف مجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في كلا الدراستين، ولكون دراسة الدغيش أجريت على الطلاب قبل أن يمارسوا العمل الفعلي، فضلاً عن صغر سنهم وعدم نضجهم، وما قد ياباه بعض الشباب في سن المراهقة من التعامل مع المعوقين.

وبالنسبة للفروق بين عينة الدراسة ككل (مديرين ومعلمين) حسب نوع التعليم (مدارس التعليم العام، مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، فصول الدمج)

فقد كانت الفروق لصالح معلمي فصول الدمج، كما أظهرت الفروق بين المعلمين فقط من غير المديرين بحسب نوع التعليم أن الفروق لصالح معلمي فصول الدمج، وتعتبر هذه النتيجة منطقية لكون معلمي فصول الدمج يمارسون فعلياً عملية الدمج، ولديهم فكرة واضحة عن عملية الدمج أكثر من معلمي التعليم العام ومعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين ما زالوا يتوجسون خيفة من عملية الدمج لعدم ممارستهم لها، واقتصرت معرفتهم بالدمج على السماع دون الممارسة، حيث يؤكد (ديان وآخرون، ٢٠١١) أن الدمج عملية تحول صعبة مصحوبة بالانفعال والتوتر من قبل المعلمين، حيث يتعين عليهم التخلي عن النظام القائم (الذي يعرفونه جيداً) في سبيل نظام آخر تعد أهدافه وعملياته ونتائجه موضع تساؤل وغير مؤكدة. وهنا دليل آخر على أهمية عملية الدمج، حيث كانت الفروق في الاتجاه الإيجابي نحو الدمج لصالح المعلمين الذين يمارسون عملية الدمج على حساب غيرهم من المعلمين الذين لم يمارسوا فعلياً عملية الدمج.

وبالنسبة للفروق بين اتجاه المديرين فقط دون المعلمين نحو الدمج بحسب نوع التعليم فلم تظهر هناك فروق دالة إحصائية، ولعل ذلك يرجع لكون عمل المديرين يقتصر على الجانب الإداري دون مباشرة العمل الفعلي مع التلاميذ، وإنما يتركز عملهم في التعامل المباشر مع المعلمين وأولياء الأمور، والمكاتبات الإدارية، ومهما كان اتجاه كل منهم نحو الدمج إلا أنه لا يختلف عن نظيره في نوع التعليم الآخر بشيء يذكر.

وبالنسبة للفروق بين الاتجاه للدمج بحسب نوع الوظيفة، أظهرت النتائج فروقاً دالة إحصائية في الدرجة الكلية للمقياس بين المعلمين والإداريين لصالح المعلمين، وقد يرجع ذلك إلى كون المعلمين أكثر مباشرة للعمل مع فئات التربية الخاصة من الإداريين، الذين غالباً ما تقتصر علاقتهم بفئات التربية الخاصة على المكاتبات والمراسلات والأعمال الإدارية، والتنظير، بعكس المعلمين الذين يباشرون العمل الفعلي مثل التدريس والرعاية اليومية من حيث المساعدة والمتابعة الفردية.

وفيما يخص الاتجاه نحو الدمج بحسب الخبرة، كانت الفروق لصالح خبرة (١-٥ سنوات)، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة القحطاني ٢٠٠٣ من أن الفروق كانت لصالح الفئة من (١-٥) سنوات، ولعل ذلك بسبب أنهم مازالوا حديثي عهد بتخرج، وأكثر حماساً للتدريس والتطلع للترقي من الفئات الأخرى، حيث إن أغلب الفئات الأخرى لم يعودوا مدرسين، بل أصبحوا بحكم الترقى في وظائف إشرافية مثل رؤساء أقسام ومديرين مساعدين ومديري مدارس، كما أن كليات إعداد المعلمين طرحت في السنوات الأخيرة بعض المقررات عن المعاقين وطرق التعامل معهم، مما يعني أن المعلمين حديثي الخبرة مازالوا حديثي عهد بالدراسة الجامعية وربما درسوا شيئاً من تلك المقررات، بعكس غيرهم من الفئات الأخرى، مما جعل لديهم معلومات أكثر عن أهمية دمج الفئات الخاصة.

وبالنسبة للتباين في الاتجاه نحو الدمج بحسب المؤهلات العلمية، جاءت الفروق دالة لصالح الجامعيين، على حساب حملة الدبلوم وحملة الدراسات العليا، ولعل السبب في كون الدلالة كانت لصالح المعلمين الجامعيين أنهم هم من يمارسون عملية التدريس ويباشرون العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل مباشر وهم من صغار السن حيث إن أغلبهم ممن خبرتهم (١-٥) سنوات، أما حملة الدبلوم فهم من المعلمين ذوي الخبرة الطويلة، حيث إن كليات إعداد المعلمين في الكويت أوقفت شهادة الدبلوم منذ سنة ١٩٨٥، كما أن حملة الماجستير والدكتوراه هم ممن خدمتهم أكثر من خمس سنوات، وأغلبهم يتولون وظائف إشرافية وإدارية، وتتوافق هذه النتيجة مع النتيجة السابقة الخاصة بالخبرة، إلا أنها تخالف ما توصلت إليه دراسة الخالدي ٢٠٠٣ حيث كانت الفروق لصالح المؤهل العلمي الدبلوم ولعل السبب يرجع كون دراسة الخالدي طبقت في المملكة العربية السعودية، والتي مازالت تخرج إلى وقت قريب من بعض معاهدها معلمين بشهادة الدبلوم، كما أن دراسة الخالدي قد مضى عليها أكثر من ثمان سنوات، وبالتالي فإن اختلاف البيئة التعليمية كان له أثر لظهور مثل تلك المفارقة.

وبالنسبة للاتجاه نحو الدمج بحسب المرحلة التعليمية التي يعمل بها عينة الدراسة، فلم تظهر هناك فروق دالة إحصائية بحسب المرحلة التعليمية، ولعل السبب يرجع كون الدمج اتجاهاً عاماً ينطلق من منطلقات تربوية واجتماعية وإنسانية بشكل عام، كما أن عملية الدمج عملية مرنة في تطبيقها، فلكل فئة عمرية ولكل إعاقة نوعاً من الدمج وترتيبات إدارية يمكن إتباعها، مما جعل تلك المرونة في نوع الدمج وإجراءات تطبيقه تلغي ما قد يكون من فروق بين عينة الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة في الاتجاه نحو الدمج.

التوصيات

- ١ - التوعية بأهمية الدمج من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وإظهار الدور الإيجابي ومواطن القوة لدى فئات التربية الخاصة.
- ٢ - القيام بحملة توعية في مدارس التعليم العام ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة حول أهمية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام من خلال المحاضرات والحلقات النقاشية والنشرات، بحيث تستهدف تلك الندوات المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب.
- ٣ - إقرار مقررات دراسية عن فئات التربية الخاصة في صحائف تخرج طلبة الجامعة وبشكل خاص على طلبة كليات إعداد المعلم، لأن دمج فئات التربية الخاصة مطلب إنساني وعالمي.
- ٤ - الدمج الشامل يكون للفئات التالية: (المتفوقون، صعوبات التعلم، بطلء التعلم، صعوبة النطق، الإعاقة الحركية، الإعاقة البصرية)، والدمج الجزئي يكون للفئات: (الإعاقة السمعية، اضطراب التوحد، الداون سندروم، التخلف العقلي البسيط)، أما الفئات التي لا يمكن دمجها فهي الإعاقات الشديدة والمتعددة.
- ٥ - ضرورة الكشف المبكر لفئات التربية الخاصة، وذلك للتشخيص وتوفير الدمج المناسب.

- ٦ - رسم خطة إجرائية واضحة تحدد المراحل والخطوات التي تكفل تطبيق التشريعات والسياسات الخاصة بالدمج.
- ٧ - التهيئة والاستعداد لعملية الدمج التربوي من حيث إعداد المعلمين والإداريين والطلبة، والأسر، والمجتمع، والمباني المدرسية، والمناهج وأساليب التدريس، ووسائل المواصلات.
- ٨ - إعداد ذوي الاحتياجات الخاصة للدمج التربوي عن طريق تزويدهم بالمهارات الاجتماعية والتربوية كمتطلبات لنجاح عملية الدمج.

Attitudes of School Principals and Teachers Toward the Inclusion of Exceptional Children in Inclusion and Non-inclusion Settings

Dr. Hamad B. Al-Ajmi

College of Basic Education, PAAET
State of Kuwait

Abstract

This study aims to determine the attitudes of principals and teachers working in special needs and general schools (regular schools, schools that have classes for the special needs), towards educational integration for the special needs students with their normal peers in general education schools. The attitudes were determined based on some demographic variables (such as sex, education type, experience, qualifications, and level of education). The study sample comprised (974) of principals and teachers. The study came up with the following results:

Based on the viewpoint of the study sample, the motor disability was the most acceptable special education category to be integrated with the normal students, followed by the learning disabilities, then the gifted, slow learners, speech disorders, hearing disorders, visual impairment. At the list bottom categories were Down syndrome, autism, mental retardation, cerebral palsy. On the other hand, the attitude towards the integration policy, was positive in general. Using the demographic variables to explore the differences between the study sample groups there was no statistically significant differences between the genders in the attitudes towards integration. Teachers had more positive attitude towards integration than the principals. The educators who works in integrated schools had more positive attitude towards integration than the others. While, there were no statistically significant differences between the principals in the attitudes towards integration. The educators who have less experience (1-5 years) had more positive attitude towards integration than the others who have more experience. The educators with bachelor degrees were statistically significant had more positive attitude towards integration than the others who have other degrees. And finally, the results did not show any statistically significant differences as of the schools districts.

المراجع

- ١ - أبوجلاله، صبحي (٢٠٠٩). اتجاهات نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم (ممارسات وتحديات). مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (١٦٨) السنة (٣٨)، ٩٤ - ١١٩.
- ٢ - الأشقر، أحمد (١٩٩٩). مقدمة في الإحصاء، مفاهيم وطرائق. الأردن: دار الثقافة.
- ٣ - الباشا، عبد الرحمن (١٩٩٧). صور من حياة الصحابة. القاهرة: دار الأدب الإسلامي.
- ٤ - الحناوي، جمال (٢٠٠٣). اتجاهات أولياء أمور الطلبة المعوقين ومعلميهم نحو الصعوبات التي تواجه دمجهم في التعليم العام. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- ٥ - جعفر، غادة (٢٠٠٣). الصعوبات المرتبطة بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- ٦ - جمعان، ماجده حكم (١٩٩٨). تجربة دمج ضعاف السمع في الكويت. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، الكويت: وزارة التربية.
- ٧ - الخالدي، خالد (٢٠٠٣). الاتجاهات نحو ذوي الحاجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين والطلاب العاديين في شمال المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- ٨ - الخطيب، جمال (٢٠٠٤). تعليم ذوي الحاجات الخاصة في المدرسة العادية: مدخل إلى مدرسة الجميع. عمان: دار وائل.
- ٩ - الدبابنه، خلود (٢٠٠٨). أثر الدمج على توفير بيئة محفزة للأداء الأكاديمي والأداء الاجتماعي الانفعالي لدى الطلبة ذوي الحاجات الخاصة. مجلة

- كلية التربية/ جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة الثالثة والعشرون، ٢٥، ٨٧-١٣١.
- ١٠ - الدغيش، مكرد (٢٠٠٣). الاتجاهات نحو المعوقين عند طلبة التربية الخاصة في كلية التربية- أب. مجلة بحوث جامعة تعز، العدد (٣)، ١٤٥-١٩٢.
- ١١ - ديان، برادلي ومارغريت، سيرز وديان، سوتلك (٢٠١١). الدمج الشامل، تربية غير العاديين في المدارس العادية، ترجمة: زيدان السرطاوي، وعبدالعزیز الشخص وعبدالعزیز عبدالجبار. الرياض: الناشر الدولي.
- ١٢ - الروسان، فاروق والخطيب، جمال والناطور، ميادة (٢٠٠٤). صعوبات التعلم. منشورات الجامعة العربية المفتوحة.
- ١٣ - زيدان، حنان وصادق، فاروق (٢٠٠٩). الاتجاهات العامة نحو الدمج الشامل وعلاقتها بالتفاعل الكفاء بين ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم من التلاميذ. مجلة دراسات نفسية، ١٩(٢)، ٤١٧-٤٩٩.
- ١٤ - السحبياني، عبدالحميد (١٤١٥هـ). صور من حياة الصحابة. الرياض: دار ابن خزيمة.
- ١٥ - السيد، فؤاد البهي (٢٠٠٠). علم النفس الاحصائي وقياس العقل البشري، الطبعة الثالثة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ١٦ - الشريف، منال (٢٠٠٣). مدى فاعلية دمج طالبات معهد التربية الفكرية بطالبات التعليم العام بمكة المكرمة من وجهة نظر المعلمات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.
- ١٧ - العبدالجبار، عبدالعزیز ومسعود، وائل (٢٠٠٢). استقصاء آراء المديرين والمعلمين في المدارس العادية حول برامج الدمج. دراسة مودعة في مكتبة الأمير سلمان، جامعة الملك سعود، كلية التربية، رقم (١٨٠).
- ١٨ - عبدالرزاق، منى (٢٠٠٣). مدى فاعلية نظام الدمج في تنمية مهارات السلوك التوافقي وبعض الجوانب المعرفية لدى المعوقين عقلياً القابلين

- للتعلم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية.
- ١٩ - العجمي، حمد والدوخي، فوزي (٢٠١٠). نسب انتشار صعوبات تعلم اللغة العربية والرياضيات في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت. *المجلة التربوية*، ٢٤ (٩٥)، ١٨١-٢٣٦.
- ٢٠ - الفضالة، منيره محمد (١٩٩٨). تجارب دمج ذوي الاحتياجات الخاصة. الكويت: وزارة التربية.
- ٢١ - القحطاني، عبدالله (٢٠٠٣). اتجاهات معلمي المرحلة الابتدائية نحو دمج الطلبة المكفوفين في المرحلة الابتدائية بمدينة الرياض مع أقرانهم العاديين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- ٢٢ - مجلس الأمة الكويتي (٢٠١٠). قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمذكرة الإيضاحية. الكويت: أمانة مجلس الأمة الكويتي.
- ٢٣ - مركز التدخل المبكر (١٩٩٧). دراسة استطلاعية للاتجاهات نحو دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. نشرة دورية بعنوان: درهم وقاية، تصدر عن مركز التدخل المبكر في مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، عدد (١٣)، ٢٤-٢٧.
- ٢٤ - المشعان، دلال (٢٠٠٩). رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت، الجزء الثاني. الكويت: وزارة التربية، الأمانة العامة للتربية الخاصة.
- ٢٥ - المطر، عبدالحكيم (٢٠٠٢). دمج الأطفال ذوي التخلف العقلي وأثره في أدائهم الحركي. *مجلة الطفولة العربية*، ٤ (١٣)، ٤١-٦٦.
- ٢٦ - موسى، ناصر والسر طاوي، زيدان وعبدالجبار، عبدالعزيز، والبتال، زيد والحسين، عبدالله (٢٠٠٦). الدراسة الوطنية لتقييم تجربة المملكة العربية السعودية في مجال دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في مدارس التعليم العام، الرياض: الأمانة العامة للتربية الخاصة.

- ٢٧ - منيب، تهناني محمد (٢٠١٠). دمج ذوي الاحتياجات الخاصة. القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس.
- ٢٨ - وزارة التربية (٢٠١١). المجموعة الإحصائية للتعليم ٢٠٠٩-٢٠١٠. الكويت: قطاع التخطيط والمعلومات.
- 29 - Beyer, J.R. (2002). A study of attitudes toward inclusion of learning - handicapped secondary students at Silver Valley High School (doctoral dissertation, Pepperdine University), **DAI-A** 62/10, P.33-43.
- 30 - Hatamizadeh, Ghasemi, Saeedi, & Kazemnejad, (2008). Perceived competence and school adjustment of hearing impaired children in main-stream primary school setting. **Child Care, Health& Development**, 34(6), 789-794.
- 31 - Keilmann, A.; Limberger, A.; and Mann, W. (2007) Psychological and physical well- being in hearing- impaired children. **International Journal of Pediatric Otorhinolaryngology**, 71(11), 1747-1752..
- 32 - Marzano, A.(2002). Regular education parents and students attitudes and perceptions toward inclusion education. (doctoral dissertation, Kean University) **DAI-A** 43/05,p.1540.
- 33 - Praisner, C.L. (2003). Attitudes of elementary school principals toward the inclusion of students with disabilities. **Exceptional Children**, 69 (2), 135- 145.
- 34 - Ridsdale, J.; and Thompson, D. (2002). Perceptions of social adjustment of hearing impairment pupils in an integrated secondary school unit. **Education Psychology in Practice**, 18 (1), 21 -34.